

الطريق إلى لبنان العلمانيّ: مشقّة التغيير

نصري الصايغ

I ـ من بو عزيزي إلى برنارد لويس

لم يعد ممكنًا التعبيرُ عن يقينيّاتٍ رست عليها ثقافةُ اليأس من إمكانيّة التغيير. الاستنقاعُ العربيّ الرسميّ، والتكتّمُ الشديد على ما يخلّفه قمعُ الأنظمة في طباع الجماعات وسلوكِها، والإيحاءُ بأنّ لدى الجماهير العربيّة «فضيلةَ» اعتيادِ معاقرة الظلم والمذلّة والكبت والحرمان والفقر، أفضت إلى قناعاتٍ تداولتْها أقلامٌ كثيرة. ومفادُ هذه القناعات أنّ العرب «استثناء»، وأنّ التغيير ليس من حظوظهم أو خطوطهم مقارنةً بتغييرٍ حصل في أوروبا الشرقيّة بعد سقوط جدار برلين والإمبراطوريّة السوفياتيّة، وبتغييرٍ اختمر عقودًا ونَضَحَ أنظمةً ديموقراطيّة برلمانيّةً في دول أميركا اللاتينيّة بعد عقودٍ من الاستبداد والاستلاب والقهر والحمايات الأميركيّة.

هذه اليقينيّاتُ سقطتْ لحظةَ تداعي نظام بن عليّ في تونس، وسقطتْ معها نظريّةُ برنارد لويس التي أشاعها بعد دراسته لحملة نابليون بونابرت على مصر، حيث خلص إلى نتيجةٍ مفادُها أنّ العرب عاجزون عن صدّ قوة أجنبيّة تحتلّ أرضهم، وأنهم بحاجة إلى قوة أجنبيّة أخرى تساعدهم على طرد المحتلّ.

غير أنّ الشرارة التي انطلقتْ من تونس سرعان ما انتقلتْ إلى بلاد عربيّة ظنّت أنظمتُها السياسيّة أنّها ممتنعةٌ عن التغيير، ومنيعة إزاءه. والغريب والمدهش معًا أنّ سرعة الحراك بدت غير مسبوقة في التاريخ الحديث. انتقلت الانتفاضات من تونس إلى مصر فاليمن والبحرين وليبيا والمغرب والجزائر والعراق والسعودية وسوريا، من دون اعتبارٍ للخصوصيّة التي يختصّ بها كلُّ بلد عربيّ. بدت الانتفاضات عابرةً للخصوصيّات، ومتخطّيةً للتوقّعات. هكذا استبعد كثيرون، لدى مقارنة نظاميْ تونس ومصر، إمكانيّةَ انتقال الانتفاضة إلى بلدانٍ أخرى، بسبب ما تشهده هذه الأخيرةُ من حريّات إعلاميّة (مضبوطة) وحريّاتٍ سياسيّة (مسيطَر عليها) واتفاقاتٍ دوليّة خطيرة واستراتيجيّة (سيتفانى معسكرُ أميركا في الدفاع عنها). وتبيّن أنّ هذا المنطق منطقيّ جداً، ولكنّه لا يمتّ إلى منطقٍ سرّيّ علينا يسير وفق مقوّماتٍ جديدة وحدودٍ جديدة، يؤْمن بالفعّاليّة النضاليّة، ولا يتوقّف عند أبواب سياقات منطقيّة مغلقة. سقط المنطق الذي كان سائدًا إذًا، وانتصر منطقٌ جديد، وفق آليّات نضالٍ مبتكرة، جاءت من الهاجس الاجتماعيّ أساسًا، وانتشرتْ بعدها في المتن الشعبيّ.

خلّعتْ ثورةُ ٢٥ يناير الأبوابَ، فرأت النظامَ عاريًا من كلّ قوّة و«خصوصيّة» مانعة. سقط مبارك، وكان ذلك إيذانًا بعصر الثورة الديموقراطيّة العربيّة، التي تأخّرتْ كثيرًا، وتتجسّد الآن سريعًا في دولتين على الأقلّ، ومسارُها أسرعُ في معظم الدول العربيّة.

II ـ هل يصل التغييرُ إلى لبنان؟

التغيير الذي اندلع في بلاد الاستبداد، هل تصل شرارتُه إلى بلد الاستبداد الطائفيّ؟

الجزمُ بالنفي بات هرطقةً سياسيّة. فأن يقال «إنّ ظروف لبنان مختلفة» لم يعد قولاً يرجّح انعدامَ التغيير والتأكيد على «خصوصيّات» بلدٍ ما لا يعني أنّ المسارات المقبلة ستتوقّف عند هذه الخصوصيّات؛ فالواقع أشدّ التصاقًا بالحركة، منه بالمفهوم والنظريّة.

وعليه، فإنّ الجماهيريّة الليبيّة، والقسمة البحرينيّة، والقبليّة اليمنيّة، والجغرافيا البشريّة السوريّة، والطوائفيّة اللبنانيّة، لا بدّ من أخذها على محمل التجاوز، لا على محمل العجز. فالحراك التغييريّ العربيّ لم يتوقّفْ عند هذه الخصوصيّات، بل اصطدم بها اصطدامًا عنيفًا. والنتائج قيد التحقّق بألمٍ وتضحيةٍ ودماء؛ فليس كلُّ تغيير مصحوبًا بـ «الياسمين» التونسيّ الدامي.

طلائعُ الحراك التغييريّ وصلتْ إلى لبنان، رافعةً شعارًا خاصّاً به: «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفيّ.» الحراك العربيّ اقتصر، في معظمه، على مطلب «الشعب يريد إسقاط النظام» او «إصلاح النظام.» أما لبنان فقد اختصّ بالطائفيّة، التي هي المقامُ السياسيُّ لزعماء لبنان واستبدادِهم وفسادِهم وقهرِهم وتبعيّتِهم وتوريثهم وبلطجيّتهم؛ وصكوك براءة لهم لخياناتٍ متبادلةٍ، آخرُها «أبطال» ويكيليكس وفرسان فيلتمان

III ـ مسار قديم توقّف عند السير

تُوضح البداياتُ اللبنانيّة للتأسيس الطائفيّ الازدواجيّةَ بين الطائفيّة المرفوضة، وبين ضرورة الأخذ بها في الحياة السياسيّة؛ بين ضرورة بناء دولة علمانيّة

ومدنيّة، وبين أفضليّة بناء دولةٍ تتقاسمها الطوائفُ موقّتًا لبلوغ الدولة المدنيّة في ما بعد. وتُظهر لنا مداولاتُ مجلس النوّاب عام ١٩٢٦ التناقضَ بين تيّارين نيابيّين: تيّار يقرّ بأن الطائفيّة مرض وضدّ الوطن وتقتضي محاربتُها وإقصاؤها عن النظام السياسي وموادّ الدستور، وتيّار يقرّ بأنها كذلك، إنما علينا أن نشفى من هذا المرض قبل استبعاده من النظام والدستور. التيّار الأول يرفض إقرارَ النصوص وفقًا لما في النفوس، فيما الثاني يؤكّد أنّ إزالتها من النفوس سابقةٌ على إلغائها من النصوص.

فعندما تُليت المادة ٩٥ من الدستور لمناقشتها في المجلس النيابيّ عام ١٩٢٦، نصّت على ما يأتي «بصورةٍ مؤقّتة، وعملاً بالمادّة الأولى من صكّ الانتداب، والتماسًا للعدل والوفاق، تمثَّل الطوائفُ بصورة عادلة في الوظائف العامّة وتشكيل الوزارة، دون أن يَؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.»[١]

إبّان النقاش، قال النائب بترو طراد. «لا وطنيّة إلا إذا أُخذت الطائفيّة؛ ولكنْ ما لا يكون اليوم يكون في الغد؛ وقد وُضعت المادّة لتأمين اللبنانيين كلّهم دفعًا للخلاف.» فردّ النائب صبحي حيدر. «إمّا أن يكون مبدأ الطائفيّة مبدأً صحيحًا مفيدًا فنقرّه، وإمّا أن يكون باطلاً فنحذفه منذ الآن. أمّا مراعاةُ الطوائف بهذه الصورة، فلا نريدها » وأيّد النائب إميل ثابت رأيَ حيدر لاعتقاده «أنْ لا وحدة وطنيّة طالما يوجد طائفيّة.» أمّا حليم دمّوس فوقف بين ما يحتقره ويقبّله برغم حقارته «أنا أحتقر الطائفيّة، ولكنْ يجب التشبّثُ بها لأنّي لا أريد أن تتمزّق الوحدة . عندما ترسلون صغارَكم إلى المدارس، تنشأ معهم الطائفيّة. نحن نريد أن نؤلِّف حديقةً من غرسات معوّجة، نريد أن نجمع فئةً من الناس مسمَّمةَ الأفكارِ ضدّ بعضها [بعضًا].»[٢]

لم يقتنع عدد من النوّاب بمنطق عزل الطائفيّة عن السياسة والدستور. وتصدّى إبراهيم المنذر، في محاولة أخيرة لمنطق «لا بدّ من الطائفيّة على الرغم من الاحتقار الذي تستحقّه،» فردّ على دمّوس: «زميلي يحتقر الروحَ الطائفيّة ولكنه يتشبّث بها إنّ هذه الروحيّة مضرّة، وهي التي تقتلنا، ومع ذلك نَرْجِع إليها ونضعها في دستورنا... فلنحاذرْ أن نكرّس في دستورنا مبدأً لم تتبنّه أمّةٌ من الأمم... فلنطبِّقْها كلّنا في توزيع الوظائف، ولكنْ فلنتجنّبْ ذكرَها في الدستور.» ووافق النائب زوين على ما قاله المنذر، وكان من المعارضين الشرسين لذكر الطائفيّة: «نعم، إنّ الروح الطائفيّة موجودة. إنّها العلّة التي نشكو منها والتي تقتلنا إنّها السبب في قتل أبناء وطننا بعضهم بعضًا. الروح الطائفيّة هي السبب بوجود الانتداب... إنّ السيّد دمّوس يقول إنّ وضعنا لا شبيه له في أوروبا. إنّ هذا القول غير صحيح. إنّ أوروبا قد عانت هذه العلّة، ولأجل الخلاص منها بذلت المالَ والدماء. لماذا نحْفر الخنادقَ ونضع فيها البنادق؟ .. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الكفاءة فقط.»[٣]

عندما طُرحت المادّة على التصويت، خالفها ٦ نوّاب وأيّدها ١٦ نائبًا. على أنّ الاعتبارات التي أثيرت لرفض الطائفيّة جديرةٌ بالتذكير: أ ـ أنّها مرضٌ قاتل، وتَحفر الخنادقَ بين اللبنانيين. ب ـ أنها تتناقض مع الوطنيّة. ج ـ أنّها تناقض الكفاءة، وبالتالي لا عدل طائفيّاً بل ظلمٌ وطنيّ. د ـ أنّها دعوةٌ إلى تدخّل القوى الخارجيّة (فبسببها كان الانتدابُ واستمرّ). هـ ـ أنّ إدخالها إلى النصّ الدستوري ولو موقّتًا أمر لا يجوز لأنّ عدم تحديد الوقت قد يبقيها مئةَ سنةٍ (حيدر).

كان من المفترض وضعُ خطّة لإلغاء الطائفيّة بعد إعلان الدستور مباشرةً، أيْ في العام ١٩٢٦ تحديدًا. وكان من المتوقّع أن يبدأ ذلك مع العهد الاستقلاليّ، ومع الحكومة الأولى، «ما دام الدستورُ لا يأخذ بقاعدة التمثيل الطائفيّ إلاّ في صورة موقّتة والتماسًا للعدل بين الطوائف » وكان من المنتظر أن ينفِّذ المجلسُ النيابيُّ هذا الإلغاء، ما دامت البياناتُ الوزاريّة قد حافظتْ على مطلب إلغاء الطائفيّة، ولم يسقطْ هذا المطلبُ إلا بعد سقوط فلسطين.

من المفيد التذكيرُ بأنّ الوعي الديموقراطيّ لدى النُّخَب في أزمنة الانتداب، ثم في أزمنة الاستقلال، كان على سويّة وطنيّة. وما جاء على لسان النائب خليل أبو جودة يُفْصح عن رؤية للواقع والحلّ معًا. فهو يقول في جلسةٍ عُقدتْ في ١٩٣٨/١١/١٠: «في البلدان الخاضعة للنظام البرلمانيّ، يكون شعار كلّ حزب من أحزاب المجلس برنامجًا اجتماعيّاً أو اقتصاديّاً؛ فإذا ما تسلّم أحدُ الأحزاب الحكمَ، فإنما يتسلّمه لكي يطبّق برنامجَه المعروف... إنّ أحد أسباب إفلاس المبادئ الحكوميّة إنّما هو القضيّة الطائفيّة. وأمام هذا الإفلاس وهذا العجز، أصبح الاستياءُ عامّاً ويكاد يصبح مشروعًا...»

لماذا لم يقم المعنيّون بالإلغاء بوظيفتهم؟

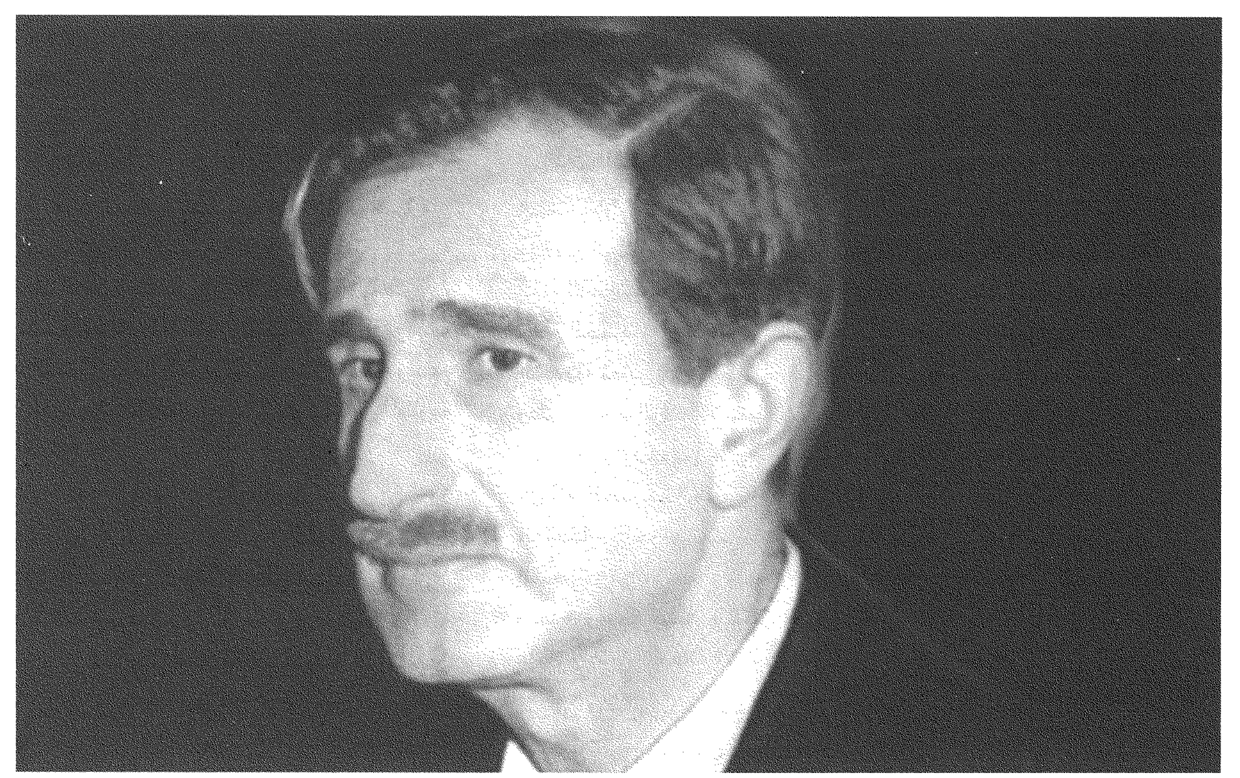
لقد حالت الطائفيّةُ دون إلغائها على أيدي الطائفيين. والطائفيون في لبنان يتخرّجون من خنادق طائفيّة، ويَحْضرون إلى الدولة بعدّتهم الطائفيّة، ويفضّلون تمثيلَ طوائفهم (وهو تمثيلٌ يسوء) على أن يكونوا ممثِّلين لسياسات (وهو تمثيل دونه صعوباتٌ كثيرة).

ومع أنّ النظام تحوّل بفعل الممارسة إلى طائفيٍّ برمّته، فلم تتوقّف الطوائفيّاتُ من الشكوى: الشيعة يشْكون قلّةَ تمثيلهم، والدروزُ غبنَهم، والكاثوليكُ غيابَهم،

١ ـ **الدستور اللبنانيّ**، طبعة ١٩٩٥، ص ٧٨ (المادّة ألغيتْ واستُبدلتْ بأخرى بعد اتفاق الطائف)

٢ ـ أحمد زين، **محاضر مناقشات الدستور اللبنانيّ وتعديلاته (١٩٢٦ ـ ٢٠٠٤)**، ص ٧٥

٣ ـ المرجع السابق، ص ٧٦



تقدّمت «الحركة الوطنيّة» (بقيادة كمال جنبلاط) بوثيقة سياسيّة تطالب بإلغاء الطائفيّة وقانون انتخابي خارج القيد الطائفي، تمهيدًا لإقامة الدولة العلمانيّة

والسُّنّةُ عدمَ مشاركتهم، والموارنةُ خوفَهم من الأكثريّات. وعليه، فقد كانت مطالبُ الإسلام السياسيّ، في أحيانٍ كثيرة، هي إلغاءَ الطائفيّة السياسيّة، أو المشاركةَ المتوازنةَ في النظام الطائفيّ عبر حصصٍ مضافة. والأسهل أفضل للطوائف، فيما كان الأفضلُ للوطن يبدو صعبًا لغياب القوى السياسيّة المدنيّة والعلمانيّة عن ساحة النضال من أجل الإلغاء.

على أنّ عددًا غفيرًا من المنظّرين، وقد يكونون على صواب نسبيّ، رأى أنّ الطائفية والكيان اللبنانيّ صنوان، بحيث يفضي إلغاءُ الأولى إلى إلغاء الثاني: «إنّ كلّ محاولة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، أو إلغاء قاعدة التمثيل الطوائفيّ، ستصطدم بهذا الجدار الذي تشكّله البنيةُ الطوائفيّة للمجتمع اللبنانيّ. إنّها كالجبل لا تتزحزح، ولا تهزّها الزلازلُ أو الأعاصير ولا أحد يجرؤ على المساس بها كأنها من المحرّمات... إنها البنية التي صنعت النظام، وصنعت البلدَ أيضًا والدولةَ والجمهوريّة، لا العكس.»[1]

وهكذا تكلّست الدولةُ بعدما أُغلق البابُ على التعديل، وما تجرّأ أحدٌ على المساس بهذا الإلغاء... وإنْ كان التجرّؤ على تعديل الحصص قد حصل، مخلّفًا وراءه أكثرَ من ١٢٠ ألف قتيل وعشراتِ آلاف الجرحى ومئاتِ آلاف المهجَّرين والمخطوفين إبّان حروب الإخوة الأعداء بين عاميْ ١٩٧٥ و١٩٩٠.

IV ـ الخروج على القاعدة... بالقوة

اختلال الصيغة كان يهدّد الانتظامَ الطائفيّ. والصيغة التي رست على ميثاق وطنيّ يقول بـ «لا شرق ولا غرب،» و«لا وحدة مع سوريا ولا حماية أجنبيّة،» لم تكن قادرةً على الصمود في وجه أعاصير عربيّة وإقليميّة طحنتْ أنظمةً وقلبتْ موازين. فالصيغة التي تبنّاها لبنان عشيّةَ استقلاله كانت تتطلّب «ستاتوكو» إقليميّاً، ولكنْ كيف لستاتوكو أن يصمد وقد قامت دولةٌ عنصريّةٌ على منطق الاحتلال وطردِ السكان في فلسطين؟ وكيف لا تتأثّر الصيغة وقد هُزمت جيوشُ مصر وسوريا والأردن ولبنان وسواها؟ وكيف يستقرّ وضع الصيغة مع توافد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، «كضيوفٍ في التصريحات،» وكخدم وعمّال في نظامه الرأسماليّ، وكبعبعٍ يقلقل النسبَ الطائفيّة الحسّاسة لكلّ تعدادٍ أو تناسل؟

اختلّت الصيغة مع قدوم مشروع آيزنهاور وظهور ملامح حلف بغداد، وتعرّضتْ لصدمةٍ عنيفةٍ استقرّت في مصالحة على قاعدة المشاركة الإسلاميّة الخجولة في السلطة، وإلغاء الأحلاف الخارجيّة. ولكنّ حرب حزيران قَصمت الصيغة، وأنبتت الحلفَ الثلاثيّ المسيحيّ، والحراكَ الإسلاميّ الفلسطينيّ

١ ـ جوزيف أبو خليل، **لبنان... لماذا؟ مشروع وطن لم يتحقّق بعد** (بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، ص ٦٩ ـ ٧٠

العروبي، فانفجرت الصيغة، وتبعثرتْ في الخنادق والمتاريس، وانتعشت الطوائفيّاتُ التي أصبحتْ حاكمة ومتحكّمة في الشارع والقرار والأحلاف.

في هذه المرحلة، تأسّست الحركة الوطنيّة من أحزاب وقوًى وطنيّة وتقدّميّة (شيوعيّة، تقدّميّة اشتراكيّة، قوميّة عربيّة، قوميّة سوريّة، ناصريين، مستقلّين، بقيادة كمال جنبلاط) وقدّمتْ **وثيقة سياسيّة**، وحاولتْ نصرتها بقوتها الذاتيّة، وبدعم لوجيستيّ وتنسيق عسكريّ مع فصائل المقاومة الفلسطينيّة.

نصّت **الوثيقة السياسيّة** على ما يأتي: «إنّ اختيار الأحزاب والقوى الوطنيّة والتقدميّة الإصلاحَ الديموقراطيَّ للنظام السياسيّ مدخلاً أوّلَ لطرح برنامجها تُمْليه، في الواقع، الأولويّةُ التي تحتلّها هذه القضيّةُ في المرحلة الراهنة من تطوّر البلاد... إنّ الطائفيّة السياسيّة، بما ترسيه من امتيازاتٍ متعاكسةٍ مع المصالح الحقيقيّة للأكثريّة الساحقة من الشعب اللبنانيّ، هي السمةُ الرئيسيّةُ لنظامنا السياسيّ المتخلّف. وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة، يؤدّي النظامُ السياسيّ اللبنانيّ وظيفتَه في: حماية الامتيازات الاقتصاديّة والثقافيّة المهيمنة، وتكريسِ عزلة لبنان عن المنطقة العربيّة، وتسليطِ طبقةٍ من الإقطاع السياسيّ عاجزةٍ عن تقديم الحلول الفعليّة للمشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الناجمة عن تطوّر لبنان.»[١]

هذا البرنامج كان قد وُلد إبّان الصدام المسلّح في لبنان. فرأت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» أنّ باستطاعتها إلغاءَ النظام الطائفيّ بالقوّة المسلّحة، بعدما لجأت السلطة اللبنانية مرارًا إلى استعمال القوة الأمنية لإلغاء الحراك الديموقراطيّ المطلبيّ المتصاعد ـ وهو حراكٌ كان قد بلغ أوجَهُ في مواجهات معمل غندور، وفي محاولة كسر احتكار الثروة السمكيّة البحريّة عبر مظاهرة مطلبيّة/سياسيّة (في صيدا) سقط فيها النائب معروف سعد شهيدًا. لهذا، جاءت **الوثيقة** لتَطرح نهجًا للصراع السياسيّ الديموقراطيّ قائمًا على الاحتكام إلى الإرادة الشعبيّة، وذلك كي لا تنفجر الأزمةُ اللبنانيّة بشكلٍ يتحوّل معه الصراعُ الاجتماعيّ ـ السياسيّ الطبيعيّ والمشروع إلى اقتتال داخليّ متكرّر. وعليه، فإنّ تحديث النظام السياسيّ هو أساسُ كلّ حراكٍ مطلبيّ، كي لا ينجرَّ هذا الحراكُ إلى فتنٍ طائفيّةٍ في الشارع.

النقطة الأولى في **الوثيقة** ركّزتْ على إلغاء الطائفيّة السياسيّة: «إنّ الأحزاب والقوى الوطنيّة والتقدّميّة تؤْمن أنّ الحلّ الديموقراطيّ العلمانيّ، المتمثّلَ في إلغاء الأساس الطائفيّ للنظام اللبنانيّ أصلاً، هو الاختيارُ الوحيدُ المنسجمُ مع تطلّع الجماهير اللبنانيّة إلى نظام وطنيّ ديموقراطيّ متقدّم. لذا، فإنّ الأحزاب التقدميّة تعتبر إلغاءَ الطائفيّة من النصوص الدستوريّة والتشريعيّة والنظاميّة، وعلى صعيد الواقع الاجتماعيّ السياسيّ، واحدًا من الأهداف الرئيسيّة الملحّة لنضالها... وذلك من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسيّ وإزالة كلّ أثرٍ للصيغة الطائفيّة في مختلف مجالات الحياة اللبنانيّة.»[٢] ونصّت **الوثيقة**، كإجراء عمليّ، على إلغاء الطائفيّة السياسيّة في مجمل التمثيل الشعبيّ، وفي الإدارة والقضاء والجيش، وذلك عبر «جعل لبنان كلّه دائرةً وطنيّةً واحدةً، والأخذِ بنظام التمثيل النسبيّ، وتخفيضِ سنّ الاقتراع إلى ثمانية عشر عامًا، واعتمادِ البطاقة الانتخابيّة...»[٣]

غير أنّ هذه **الوثيقة** أُسقطتْ بالقوّة العسكريّة، وأُقفل البابُ أمام الإصلاحات الديموقراطيّة بعد مقتل كمال جنبلاط، وتحوّل الصراع في لبنان صراعًا عبثيّاً مدمِّرًا. ولم يكن لهذه المحاولة الوطنيّة أن تنجح للأسباب الآتية:

أ ـ احتضانُ الساحة الإسلاميّة، بجماهيرها وقياداتها، لمسار الحركة الوطنيّة، ما جعل مطلبَ «إلغاء الطائفيّة السياسيّة» مطلبًا إسلاميّاً ترفضه القوى المسيحيّة. ومعلوم أنّ مطلب إلغاء الطائفيّة السياسيّة استقرّ، بعد الاستقلال، في الأطراف الإسلاميّة التي كانت تتعرّض لإحراج القوى المسيحيّة وابتزازها. فقد واجهتْ هذه الأخيرة إلغاءَ الطائفيّة السياسيّة بالخوف الأقلّويّ، رافعةً مطلبَ «العلمنة الشاملة» الذي يَجْفل منه الشارعُ الإسلاميّ.

ب ـ تداخلُ المطالب الإصلاحيّة للحركة الوطنيّة بالدفاع عن المقاومة الفلسطينيّة في لبنان. وقد أدّى هذا التداخلُ إلى درجةٍ فَقَدَتْ معها الحركةُ الوطنيّةُ استقلاليّتها، وبات البعدُ الفلسطينيُّ في نضالها أشدَّ حضورًا من الواجب الإصلاحيّ.

ج ـ تحوّلُ لبنان إلى خنادقَ يتواجه فيه الفلسطينيُّ، بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، مع الأحزاب المسيحيّة، ما جعل المطلبَ الوطنيّ محذوفًا إزاء الصراع «الأشمل»: بين الوطنيّ الطائفيّ، والقوميّ الفلسطينيّ.

د ـ رفضُ السلطات السوريّة أن يكون الحسمُ العسكريُّ أداةً للتغيير في لبنان، وربطُ هذا الرفض باحتواء المنظّمات الفلسطينية وإدخالِها بيتَ الطاعة العربيّ.

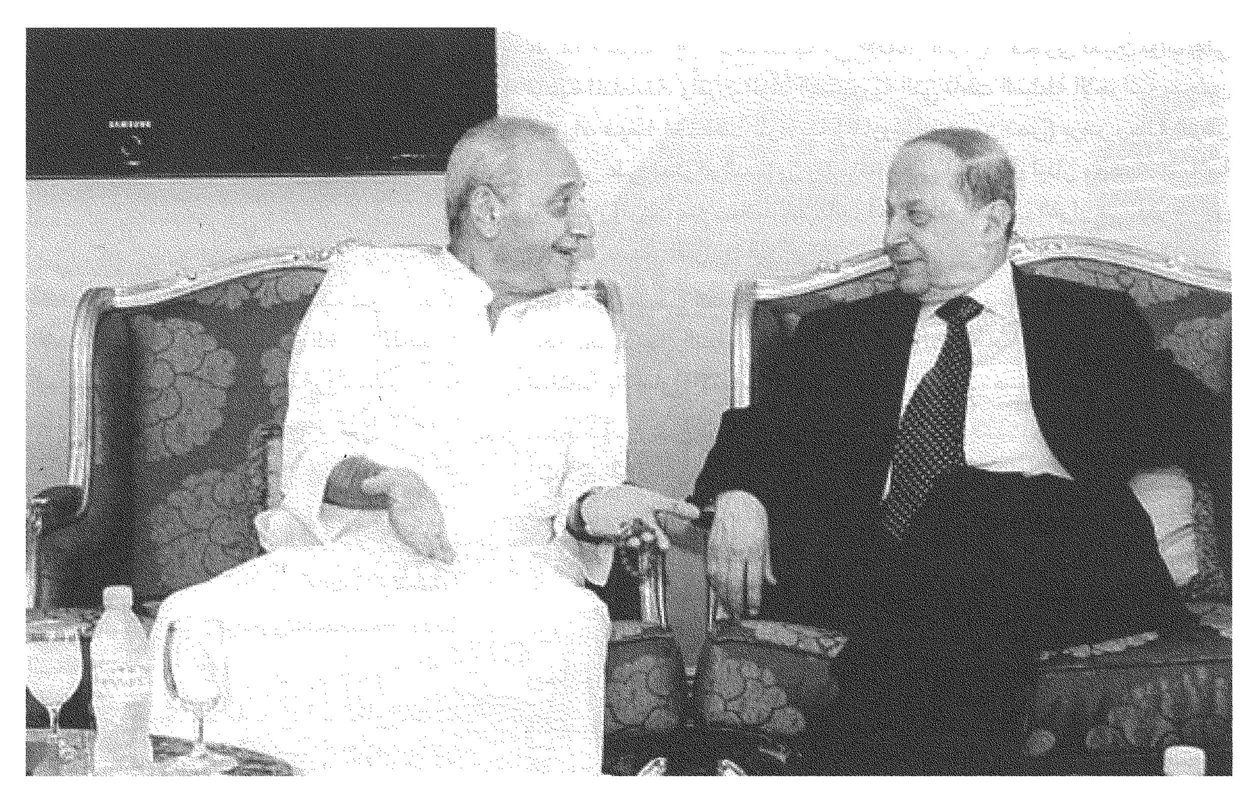
على أن ما خلّفته **الوثيقة** وظلّ على قيد الحياة في معظم أوراق الحوار التي قُدِّمتْ قبل «اتفاق الطائف» وعشيّته، كان استمرارَ المطالبة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وبقانونٍ انتخابيٍّ خارج القيد الطائفيّ، تمهيدًا لإقامة الدولة العلمانيّة الديموقراطيّة.

---

١ ـ **الوثائق الأساسيّة للمشاريع التقسيميّة**، إعداد وتقديم عادل جميل أمين (بيروت: إصدار الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ، ١٩٧٧)، ص ٧٨

٢ ـ المرجع السابق، ص ٨٤

٣ ـ المرجع السابق، ص ٨٥.



عندما بادر نبيه برّي إلى التذكير ثمّ التلويح بضرورة إنشاء «الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة،» ثارت ثائرةُ القوى المسيحيّة

تشبّث الطرفُ المسيحيّ بعدم جواز إلغاء الطائفيّة السياسيّة، احترامًا للتعدّد، وتطمينًا للأقليّات، وحرصًا على الامتيازات. أما الطرف الإسلاميّ فقد سكت عن ذلك لأنه رأى في التطبيق المنحاز إلى الطائفيّة غبنًا لاحقًا بالمسلمين، وطَرَحَ في المقابل مطلبَ «المشاركة.» على أنّ هذا العنوان كان يرث شعارَ «إلغاء الطائفيّة السياسيّة»: فهو يوفّر مكاسبَ للمسلمين داخل السلطة، ويعيد التوازنَ إلى النظام الطائفيّ عبر إلغاء سيطرة الطائفة المسيحيّة على مفاصل الدولة وسلطة القرار.

كان «مؤتمر الحوار الوطنيّ» في لوزان (١٩٨٤/٣/١٤) مناسبةً للمبارزة الطائفية. فرشيد كرامي اعترف بأنّ لبنان بلدٌ تعدّديٌّ مركّب من طوائف، وأنّ الحلّ هو «العدالة والمساواة والمشاركة والتعاون لكي يشعر كلّ فرد بأنّ حقّه مصون» (وهذا الاعتراف تجديدٌ لما كان قد طلبه من المبعوث الفرنسيّ موريس كوف دومرڤيل عام ١٩٧٥: «توفير الضمانات اللازمة لكلّ طائفةٍ من الطوائف التي يتألّف منها لبنان، وهي جميعُها أقليات»[١]). وكرّر صائب سلام موقفَ كرامي في لوزان: «إنّ لبنان، بما فيه من وجود إسلاميّ ـ مسيحيّ، لا يقوم إلا على تعاون الفريقين بتكامل وتساو.» ومع ذلك، فقد تقرّر في مؤتمر لوزان «إلغاءُ الطائفيّة السياسيّة» استجابةً لأوراقٍ كثيرةٍ قدّمها إلى المؤتمر زعماء مسلمون. والغريب المبهم هو كيف يمْكن أن تقدِّم قياداتٌ إسلاميّة الشيءَ وعكسَه: العدلَ الطائفيّ وإلغاءَ الطائفية؟! هذا يذكّر بالازدواجيّة التي حَكمتْ مناقشات المادة ٩٥ دستور عام ١٩٢٦: الطائفيّة محتقَرة ولكنّها ضروريّة. وعليه، فإن الحلّ الكسول الذي اعتُمد يقوم على الإقرار بالواقع وترتيبه وفق موازين القوى (وهو ما أشير إليه بـ «الموقّت»)، والعمل في الوقت نفسه «على إلغاء الطائفيّة السياسيّة» ولو بعد ١٠٠ سنة.

٧ ـ آخر المطاف الطائفيّ... في الطائف

ماذا يعني التغييرُ في لبنان؟

يعني: إسقاطَ النظام الطائفيّ، الذي يزداد رسوخًا ومتانة. يعني: التصدّي لنظام فاشل مغلق، ولكنه قويّ وشرس. يعني أيضًا: إيجادَ خارطة طريق لبلوغ هذا الهدف. ويعني أكثر: من سينجح في إيجاد كتلة قويّة منفتحة متماسكة، قادرة على انتزاع هذا الحق في التغيير من قوى طائفيّة مستبدّة أيّدت الاستنقاعَ... ولا قبضة هواء!

في ظنّي أنّ إسقاط النظام الطائفيّ مُقَرٌّ دستوريّاً، وإلزاميٌّ. وفي ظنّي أيضًا أنّ الطريق إلى إسقاط النظام تمرّ بشعار «طبّقوا الدستور» لجهة: أ ـ إنشاء الهيئة

١ ـ أنطوان مسرّة، مجلة **الواقع**، نوفمبر ١٩٨٤.

الوطنيّة العليا. ب ـ إقرار قانون انتخابيّ خارج القيد الطائفيّ. ج ـ إنشاء مجلس شيوخ يضمّ ممثّلي العائلات الروحيّة.

أولاً ـ نصّت المادة ٩٥ المعدّلة بالقانون الدستوريّ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١على ما يأتي: «على مجلس النوّاب المنتخَب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتّخاذُ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفيّة السياسيّة وفق خطّةٍ مرحليّة، وتشكيلُ هيئة وطنيّة برئاسة رئيس الجمهوريّة تضمّ ـ بالإضافة إلى رئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس الوزراء ـ شخصيّاتٍ سياسيّةً وفكريّةً واجتماعيّة.» أما مهمّة هذه الهيئة فهي «دراسةُ واقتراحُ الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفيّة، وتقديمُها إلى مجلسَي النوّاب والوزراء، ومتابعةُ تنفيذ الخطة المرحليّة »

يُستفاد من هذه المادة ما يأتي: أ ـ إلغاء الطائفيّة واجب دستوريّاً. ب ـ على مجلس النوّاب واجبُ تشكيل الهيئة ج ـ على الهيئة التكفّلُ بإلغاء الطائفيّة (لا الطائفيّة السياسيّة فقط). د ـ يَلْزم أن يشرّع مجلسُ النوّاب في ذلك بعد أول مجلس نوّاب منتخبٍ على أساس المناصفة.

ويُستفاد من عدم تطبيق هذه المادة أنّ المجلس لم يقم بواجبه، المحدَّد زمنيّاً، بأوّل مجلس مناصفة، أيْ منذ العام ١٩٩٢، مخالفًا لنصّ دستوريّ. كما يستفاد أنّ عدمَ إقرار هذه المادة، يُسقط الشرعيّةَ عن السلطات والمجالس التي نشأتْ بعد نهاية أول مجلس، أيْ بعد العام ١٩٩٦. وهذا ما تمْكن ترجمتُه بشعار واقعيّ: **الحكومات مغتصِبة سلطة، والمجالس مزوِّرة لإرادة اللبنانيين المنعتقة من التمثيل الطائفيّ!**

لماذا لم تتمّ الاستجابةُ لمنطوق المادة ٩٥ من الدستور؟

أولاً: جرت أولُ انتخابات بعد اتفاق الطائف بطريقةٍ عجائبيّةٍ ومفاجئة. فقد قاطعتْها غالبيّةُ القوى المسيحيّة، ولم تتجاوزْ نسبةُ المقترعين في بعض المناطق المسيحيّة الخمسةَ في المائة (جبيْل نموذجًا).

ثانيًا طَعنتْ بشرعيّة المجلس النيابيّ قوًى وازنةٌ مسيحيّاً، ما جعل اتفاقَ الطائف يعْرج ويسير بقدمٍ واحدة. ذلك لأنّ المرحلة الانتقاليّة كانت تفترِض، وفق منطق الازدواجيّة في المعالجة، طمأنةَ الطوائف إلى حصصها في الاتفاق الجديد: فجرى تعيينُ نوّاب على قاعدة المناصفة، وأُقرّتِ الموادُّ الدستوريّة التي ناطت السلطةَ الإجرائيّةَ بمجلس الوزراء، فيما احتفظتْ للرئاسة (المارونيّة من دون نصّ) برمز وحدة الوطن والسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، ونَزعتْ منه صلاحيّاتٍ كانت تجعل منه صاحبَ القرار في حلّ مجلس النوّاب وإصدارِ القوانين الخ.

ثالثًا: جرى سحبُ السلاح من الميليشيات مقابلَ ترضية أمراء الحرب الطائفيين بحصصٍ داخل السلطة الإجرائيّة والإدارات العامّة والصناديق والمجالس المختصة بالإنفاق (الإنماء والإعمار، مجلس الجنوب، صندوق المهجّرين).

عندما بادر رئيسُ مجلس النوّاب نبيه برّي إلى التذكير ثمّ التلويح بضرورة إنشاء «الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة،» ثارت ثائرةُ القوى المسيحيّة، واعتُبر التلويحُ تهديدًا وافتئاتًا، فأُقفل الملفُّ. ومن هذا السلوك يمْكن توقُّعُ ما سيحصل مرتين: ١) حين رفضت القوى المسيحيّة، ممثّلةً في الجنرال ميشال عون، الاقتراحَ الذي تقدّم به برّي في العام ٢٠١٠؛ و٢) ما سيحصل إبّان الحراك الشبابيّ الحاليّ، حيث سيتفرّج المعنيّون على الظاهرة ويسْخرون منها ويحاولون استيعابَها واستتباعَها لهم.

وكنتيجةٍ لهذا السياق، فإنّ الحقيقة الناصعة التي لا بدّ من التأكد منها هي أنّ التاريخ اللبنانيّ الحديث، منذ التأسيس إلى لحظة الهاوية الراهنة، برهن على أنّ مهمّة القوى الطائفيّة هي ترسيخُ الطائفيّة وتعميمُها ونشرُها ورعايةُ انتشارها، لا إلغاؤها أبدًا؛ فهذه القوى مضادّة للتغيير بعناد وشراسة، وتحسب خسائرَها إذا تضاءلت الطائفيّة، فكيف إذا زالت؟!

VI ـ الخوف والتخويف الكاذبان

التجارة بالمخاوف في مجتمع أقلّيّات تجارةٌ مربحة. عندما ترفع شعار «أنا خائف منك،» وجب العملُ على تبديد المخاوف عبر إعطاء المزيد من الضمانات والامتيازات للجماعات «الخائفة» من قِبل الجماعات «المخيفة.» والخائف في لبنان هو الأقلّيّات المسيحيّة، والمخيف هو المدّ الإسلاميّ بفروعه المعتدلة والمتطرّفة، المسالمة والمجاهدة. وغالبًا ما تكون الضماناتُ المقترحة مزيدًا من الطائفيّة والحصص والامتيازات. وقد بالغ اللبنانيون في ذلك، بحيث لم يعد هناك ما يمكن أن يُعطى لأحد، لأنّ الدولة توزّعتْ برمّتها، وبكامل مؤسّساتها، على الطوائف، بل على زعماء الطوائف، ومع ذلك لم تخفّ المخاوفُ أبدًا. وانتقلتْ عدوى الخوف من المسيحيّ إلى كلٍّ من السنّيّ والشيعيّ والدرزيّ.

عالج اتفاقُ الطائف المخاوفَ بموضوعيّة التزم بعزل الطائفيّة عن الإدارة والقضاء والجيش في المرحلة الانتقاليّة، تمهيدًا لعزلها سياسيّاً عبر إقرار قانون انتخابيّ خارج القيد الطائفيّ. فقد نصّت المادّة ٢٢ من الدستور على الآتي: «مع انتخاب أوّل مجلس نوّاب على أساس وطنيّ لاطائفيّ، يُستحدث مجلسٌ للشيوخ تتمثّل فيه العائلاتُ الروحيّة وتنحصر صلاحيّاتُه في القضايا المصيريّة.» إنّ المكان اللائق بالعائلات الروحيّة، للبحث في هواجسها ومخاوفها إزاء الكيان ونظام الحكم وسواها، ليس مجلسَ النوّاب، المنتخَبَ عبر قانون علمانيّ غير طائفيّ؛ وليس في الإدارة (حيث المحاصصة)؛ بل المكان المجدي، الذي يوفّر على اللبنانيين حروبًا ونزاعات، هو مجلسُ الشيوخ، لأنّ حضور الطوائفيّات في السلطات الإجرائيّة والاشتراعيّة والإداريّة والقضائيّة والأمنيّة هو مثارُ نزاع دائم يقود إلى صراع



لن يجد شعار «إسقاط النظام الطائفي ورموزه» تأييدًا في صفوف المعسكرين الطائفيين، إنّما قد يؤثّر في أطرافٍ هشّةٍ منهما.

وعنف. فتجربة «الضمانات الطائفيّة» لم تنجح، لا عندما كان المسيحيون قابضين على هرم السلطة، ولا عندما تصدّر السنّةُ هرمَ السلطة الإجرائيّة، ولا عندما تبوّأ الشيعةُ سلطةَ الشارع وعكسوها في قرارات السلطة الإجرائيّة. الضمانات تجربة فاشلة، غير أنّ إزالة المخاوف تُوجب إيجاد طرقٍ جديدةٍ، اقترح اتفاقُ الطائف أحدَها، وهو مجلسُ الشيوخ.

تتخوّف القوى المسيحيّة، بعد تنامي الديموغرافيا الإسلاميّة على حساب التعداد المسيحيّ، من أن يَؤول إلغاءُ الطائفيّة السياسيّة إلى غلبة الأكثريّة العدديّة الإسلاميّة، في مجتمع ذي بنيةٍ طائفيّةٍ تاريخيّاً ومصالحَ مشبوكةٍ بسياقات نفوذٍ طائفيّ متنام، مع شعاراتٍ أطاحت لبنانَ الواحدَ مراراً وجعلتْه ممراً للقوى العربيّة والإقليميّة والدوليّة، بكلّ أعتدة السلام وعتاد الحروب.

إنّ المخاوف من الغلبة العدديّة يمكن إلغاؤها من خلال إقرار قانون انتخابيّ وطنيّ لاطائفيّ، ضمن أرضيّة واسعة تَعتبر لبنانَ كلّه دائرةً انتخابيّةً واحدة (تَحْضر فيها الشرائحُ كافّةً من كلّ المناطق ومن مختلف التلوينات) على قاعدة النسبيّة، وضمن لائحةٍ مقفلة. وفي عمليّة افتراضيّة مستحيلة، يمكن التأكّدُ حسابيّاً أنّ مثل هذا القانون لا يمكن أن يَنْصر العددَ الطائفيَّ على أعداد طائفيّة أخرى؛ ذلك لأنّ اللائحة المقفلة، والنسبيّة، وإلغاء الطائفيّة في القانون، تمنع أيَّ طغيانٍ لأيّ فريق مهما كان حجمُه.

لا خوف على أيّ طائفة من الإلغاء إذا أُقِرَّ القانونُ المقترح. هذا مع العلم أنّ الانتخابات ستكون على أساس وطنيّ لاطائفيّ. ثم إنّ مقتضيات الديموقراطيّة الحقيقيّة تمنع منعًا باتّاً أيَّ تمثيل أو إيحاء أو تفويض على قاعدة طائفيّة؛ فالنصّ الدستوريّ يفرض إلغاءَ الطائفيّة، لا الطائفيّة السياسيّة فقط. وهذا ما يرشّح قيامَ ورشةٍ ثقافيّة دستوريّة إعلاميّة قادرةٍ على التعاطي مع العصر اللبنانيّ الجديد، القاضي بعلمنة التعليم والتربية والإعلام، واعتبارِ الطائفيّة جريمةً، واعتبارِ الطائفة قيمةً روحيّةً وحضاريّةً وتاريخيّةً ومصدرَ إثراءٍ لا إفقارٍ وطنيّ.

VII ـ مشقّة الإلغاء

لكلّ تغيير اختمارٌ ومخاضٌ وبدء. تونس ومصر نموذجان خاصّان. الدول العربيّة الأخرى نماذج لم تكتملْ بعد، ومخاضُها صعب، واندلاعُها داوٍ ودام، ولمّا تنتهِ بعدُ فصولُها الأولى. ولعلّ لبنان يحتفظ بما لديه من مناعةٍ وتصلّبٍ يجعلان التغييرَ صعبًا، أو ليس في المتناول القريب.

في تونس ومصر، عيّنتْ قوى الثورة الهدفَ، رأسَ النظام والنظام معًا، ثم زحفتْ في الشوارع واحتلّت الساحات. ولدى الاصطدام بالنظام، انهار الرأسُ وتبدّد أتباعُه، وانتقل البلدانِ من مرحلة الدكتاتوريّة إلى مرحلة بناء الديموقراطيّة بكافّة الوسائل الجديدة.

انهار النظامان في تونس ومصر لأنّ أدوات الدفاع عنهما كانت هشّة، برغم السطوة والعنف والسيطرة التي عُرفتْ بها الأجهزةُ الأمنيّة القابضة على مفاصل الحياة العامّة والخاصّة، وبرغم سياساتها الإقصائيّة والتدميريّة لقوى التغيير العريقة والكلاسيكيّة والشبابيّة.

الأجهزة الأمنيّة ذاتُ طابع ارتزاقيّ مافيوزيّ. لا عقيدةَ سياسيّةً لأجهزةٍ تقوم وظيفتُها على حراسة الاستبداد، وتأمينِ سبل الفساد والإفساد، وترويع الأهالي، ومنعِ الحريّات العامّة. يصحّ أن يُطلق على أجهزة الأمن الاستبداديّة في تونس ومصر لقبُ «كلاب حراسة» برتبٍ رخيصةٍ ومبتذلة، لا جهدٌ فيها ولا نضالٌ، بل تزلّفٌ وتبعيّةٌ ودونيّة. والرابطة الوظيفيّة (بقذارة يوميّاتها) لا ترقى إلى الرابطة السياسيّة، الحاملةِ لمشروع وطنيٍّ ذي قيم وطموحات؛ ولا تشبه الرابطةَ الدينيّة والطائفيّة والإثنيّة في مجتمع متعدّد ومنقسم ونزاعيّ. وعليه، فإنّ اصطدام الجماهير بهذه السلطة الأمنيّة سهل نسبيّاً: فقد تبعثرت القوى الأمنيّة التونسيّة بعد منازلات تشبه المناوشات بين شباب الثورة وعناصر الأمن المدجّجة بالزعرنة والبلطجة؛ وحصل الأمرُ نفسُه مع قوى الأمن المركزيّ في مصر. ليست لكلاب الحراسة قضيّة، ولذلك تصرّفتْ كالمرتزقة ولاذت بالفرار.

أما المجتمعات المنقسمة، كالبحرين (طائفيّاً) وليبيا (جهويّاً وقبليّاً) واليمن (قبليّاً وجهويّاً)، فقد اصطنعتْ لنفسها أجهزةَ أمنٍ قويّةً، بعصبويّة مذهبيّة أو قبليّة، تُدافع عن النظام وعن طائفته ومذهبه وقبيلته. وتتحصّن هذه الأجهزة برابطة ارتزاق، مشفوعةٍ برابطة استعداءٍ للخصوم الطائفيين والمذهبيين، وبقدرةٍ هائلةٍ على التوجّس، أخذًا في الاعتبار أنّ كلّ مَنْ ليس من المذهب عينه عدوّ محتمل. هذه القوى الأمنيّة (المعقدنة طائفيّاً) تدافع عن النظام لأنه يخصّها، لأنه يشكّل حاضنةَ انتماءٍ ومصلحة، ولا يمكن اعتبارُها مؤلّفةً من مرتزقة، إذ إنّ انخراطها الانتمائيّ يَفرض عليها خوضَ معركة، هي معركتُها بالذات، دفاعًا عن النظام. وعندها، تمتلئ الساحات بالدماء. وعندها كذلك، ينحو التغييرُ منحى الثورة، وينزلق إلى شفير الفتنة، وقرب هاوية الحروب الأهليّة.

لبنان لا ينتمي إلى هاتين المجموعتين. هو بلد بنظام خاصّ. فشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» لا يدلّ على رأس، إذا سقط انهار النظام. النظامُ موزّع بين مراكز قوى طائفيّة. ولعلّ رأسَ النظام، رئيسَ الجمهوريّة، هو الأضعف، ولا يمكن التصويبُ عليه؛ فهو رئيسٌ شكليّ، فيما الرئاسة الفعليّة معقودة لستة زعماء طائفيين يتولّوْن حراسةَ النظام الطائفيّ ويجيّشون «ميليشياتِهم» المسلّحة وغير المسلّحة لمنع التغيير.

تتألف قوى النظام اللبنانيّ من الآتي: أ) تيّار المستقبل، ذو الأغلبيّة السنيّة، بقيادة سعد الدين الحريري. ب) التيّار الوطنيّ الحرّ، ذو الأغلبيّة المسيحيّة، بقيادة الجنرال ميشال عون. ج) حزب القوّات اللبنانيّة، ذو الحضور المسيحيّ المنظّم، بقيادة سمير جعجع. د) الحزب التقدّميّ الاشتراكيّ، ذو الحضور الدرزيّ البحت، بقيادة وليد جنبلاط. هـ) حركة أمل، ذات الجماهير الشيعيّة، بقيادة نبيه بري. و) حزب الله، ذو الأغلبيّة الشيعيّة الكاسحة، بقيادة السيّد حسن نصر الله. وهذه القوى ورثتْ قوًى وزعاماتٍ سياسيّة تأسّس حضورُها في المجتمع انطلاقًا من تحشيد الولاءات الطائفيّة وتنظيمِها وتوظيفِها في مشاريع القبض على الدولة. فقبل هذا الزمن، عرف لبنانُ قياداتٍ سنّيّة وشيعيّة ومارونيّة ودرزيّة تعاملتْ مع النظام الطائفيّ انطلاقًا من كونه النظامَ الذي يناسب مصالحَها، لا مصالحَ الدولة والشعب. وهذه التركة الثقيلة رست الآن على حضورٍ طاغٍ للطوائفيّة في الدولة، بحيث غيّرت المعادلةَ القديمة، التي كان من المفترض أن تكون الدولةُ فيها راعيةً للطوائف ولتوازناتها الرجراجة، إلى معادلةٍ جديدةٍ، أصبحت فيها **الطوائفُ راعيةً للدولة وقائدةً لها في** متعرّجات السياسة الداخليّة والإقليميّة غير المتوازنة... والخطيرة.

هذه القوى الطائفيّة هي من المتانة والقوة بحيث تستطيع احتلالَ المساحات اللبنانيّة كافّةً بواسطة «جماهيرها» المطيعةِ لها والمنافحةِ من أجلها والمستعدّة للتضحية بالمال والدماء دفاعًا عن قياداتها. ومع ذلك، فقد رفع الحراكُ الشبابيّ الراهن شعارَ «الشعب يريد إسقاطَ النظام ورموزه...» أيْ كلّ هؤلاء. فهل هذا مستحيل؟

مشقّةُ التغيير تبدأ من لحظة التحديد، ومن القدرة على جعل هذا الشعار قابلاً للتأييد. لن يجد هذا الشعارُ راهنًا تأييدًا في صفوف المعسكريْن الطائفييْن، ٨ و١٤ آذار، إنما قد يؤثّر في أطرافٍ هشّةٍ منهما. وأولُ الغيث يكون باستعمال لغةٍ مقْنعةٍ لجماهير الحراك الشبابيّ، يفهمها جمهورُ العلمانيين واليساريين والديموقراطيين، وتُلْزم القوى الطائفيّةَ بالإصغاء إليها.

القوة في الشارع هي القولُ الفصلُ هنا، شرطَ أن تتّجه إلى هذه القوى الطائفيّة بالذات لإلزامها بتطبيق الدستور، وإلاّ فهي سلطة مغتصبة وغير شرعيّة ومرتكبة لجريمة خرق الدستور؛ هذا الدستور الذي أمر بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وتغييرِ النظام الطائفيّ، والدخولِ في الدول العصريّة الديموقراطيّة العادلة. من دون القوّة، ستتفرّج القوى الطائفيّة على المظاهرات والمسيرات وكأنّها فضيلةٌ من فضائل النظام الحرّ، ولا شيء أكثر من ذلك!

VIII ـ البحث عن لحظة الاندلاع

لم يحدث التغييرُ في تونس من خلال تراكم العناصر الموضوعيّة والأسباب السياسيّة والعوامل الاقتصاديّة فقط. لم يحدث الانتقالُ من حال الكمون إلى وضعيّة التعبير بسبب القمع وحده، ولا الاستبداد معه، ولا الظلم فقط. لم تندلع الثورةُ برغم الفساد والبطالة وانسداد الأفق والتفاوت الطبقيّ، وبرغم الوعي



إلياس الهراوي دفع إلى مجلس الوزراء بقانون مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة ونال أكثريّة ٢٣ وزيرًا، غير أنّ رفيق الحريري استودع مشروعَ القانون أدراجَ مجلس الوزراء، وقام بتحريض رجال الدين

السياسيّ والثقافة الديموقراطيّة وانتشار التعليم وتوفّر وسائط الاتصال الجماهيريّة. حدث الاندلاعُ عندما أشعل بوعزيزي جسدَه، فانتقلت الشرارةُ في بيئةٍ حاضنةٍ للغضب والقهر، ومسّت عائلةً منتشرةَ الفروع في مدينة سيدي بوزيد وبلداتها، وبلغتْ مواقعَ مدينيّةً مؤهّلةً للاندفاع بعد الاندلاع وليست للبنان، بعدُ، لحظةُ الاندلاع، وطقسُ الشرارة الأولى.

مدينة سيدي بوزيد شبهُ مدينةٍ في الصحراء. تعيش على بؤس الرعي، وتضجّ بمحرِّضات الوعي، لتوفّر التعليم وانعدام العمل. إنّها مدينةٌ قاسيةُ الملامح، لا يَنبت فيها غيرُ الغبار، ولا تَعرف موردًا غيرَ ما تدرّه القطعانُ الكثيرة، ولا عمل فيها إلاّ ما تيسّر من عشوائيّات اقتصاد السوق في أطرافه النائية.

عائلة بوعزيزي متراصّة، كأنّها في ريفٍ جافّ. تربّتْ أجيالُها على مقاومة الاستعمار؛ فأعلى نسبةٍ من المقاومين هي من المنطقة المحرومة هذه، ونسبةُ شهدائها الذين سقطوا في معركة الاستقلال تفوق أعدادَ الشهداء في مناطق تونس الأخرى. وهي مدينةٌ دخلها الوعيُ مع التعليم وثقافة العولمة البنّاءة: حقوق الإنسان، الديموقراطيّة، العدالة، الكرامة، الحريّة.

في لحظة يأسٍ شخصيّ، وانسدادِ أفقٍ فرديّ، ومذلّةٍ مهينةٍ، انتفض بوعزيزي على وجوده. لا طاقةَ له على القبول، بعدما رُفض وجودُه الذي رتّبه كيفما كان ليظلّ على قيد الحياة. اقتيدت عربتُه إلى الأَسْر، وعاد وحيدًا عاريًا ليواجه قضيّةً وجوديّة. قال خلص، لا مكان لي. أشعل النارَ، فالتهبتْ سيدي بوزيد، وسقط منها الشهداء. ثم انتقلتْ إلى قرى المنطقة، وظلّت أيّامًا تدفع ثمنَ لحظة الاندلاع إلى أن تحوّل الفعلُ الشخصيُّ، الذي قام به فردٌ بشكل انفراديّ، إلى فعل احتضانٍ وانتشار، وصل مدينةَ القصرين (الصحراويّة كذلك)، فانضمّت إلى المقاومة السلميّة، وسقط منها شهداء. في هذا الوقت كانت تونس العاصمةُ تسمع وتغضب ولا تتحرّك. وبعد عشرة أيّام، بلغتْ شعلةُ بوعزيزي مدينةَ صفاقس، حيث للطبقة الوسطى حضورٌ فعّال، وللاتحادات العمّاليّة والسياسيّة تاريخٌ، وحيث للمدينة أواصرُ اتصالٍ سريعٍ بالمدن المدينيّة عندها انطلق الشعار: «الشعب يريد إسقاطَ النظام.» وبعد أيّام، سقط.

وصل الاندلاعُ إلى مصر بطريقةٍ أخرى. الذين أحرقوا أجسادَهم نقمةً ويأسًا وغضبًا، تعبيرًا عن البؤس الشاهق الذي بلغتْه أحوالُ مصر، في السياسة والانتخابات والتزوير والفساد والسرقة والبلطجة والاحتقار، لم يفتتحوا لحظةَ الاندلاع الكبير التي حصلتْ في ٢٥ يناير. فقبل هذه اللحظة كانت قد كُتبتْ سيرةُ قتل خالد سعيد، بعد تعذيبه على أيدي الشرطة بطريقةٍ وحشيّة. كانت الكأس قد امتلأتْ، وفُتح الكلامُ على سراديب التعذيب. انتشرتْ صورةُ خالد سعيد بعد مقتله، وعليها آثارُ الضرب والتعذيب. وتحوّلت الحادثةُ إلى قضيّة رأي عامّ، فتكوّنت مجموعاتٌ على الفايسبوك تندّد بالجريمة، وأبرزُها مجموعة «كلّنا خالد سعيد.» وكثرت النقاشاتُ حول الجرائم الوحشيّة في مصر، كما

نُقلتْ صورُ خالد بعد التعذيب، وشرعت الدعوةُ إلى عديدٍ من التظاهرات الغاضبة. ومع ذلك، لم تحضرْ لحظةُ الاندلاع.

كان يوم ٢٥ يناير يومًا للتظاهر على جاري العادة. غير أنّ الاستعداد للمواجهة كان مبتوتًا في الداعين للتظاهر، خصوصًا أنّ هذا اليوم مكرّسٌ لعيد الشرطة. لم يكن هذا الموعد موعدًا للاندلاع، غير أنّ حجم المتظاهرين والهجمة التي ارتكبها رجالُ الأمن حوّلا الكتلةَ البشريّةَ الكبرى إلى جبهةٍ متراصّة، تتراجع قليلاً وتتقدّم أكثر. كانت لحظةُ الاندلاع عندما لم يهرب المتظاهرون. انكسر حاجزُ الخوف، وبات الشارعُ مغلقًا على الفرار، ومفتوحًا على المواجهة. ولمّا بلغ «الشبابُ» نقطةَ اللاعودة، كانت الدماءُ التي سالت هي البدايةَ الجديدةَ لانطلاق حركة التغيير التي تفوّقتْ في ٢٧ يناير وأسقطتْ بلطجيّةَ السلطة في ميدان التحرير. حدث الاندلاع، فارتفع الشعار: «الشعب يريد إسقاطَ النظام.»

لحظةُ المواجهة لم تبدأ بعدُ في الحراك الشبابيّ اللبنانيّ المُطالِب بإسقاط النظام الطائفيّ. لا تزال في مرحلة التأسيس الأولى لمجموعاتٍ قد تشكّل، في حال اتفاقها، خريطةَ طريقٍ لبلوغ مرتبةٍ من القوة التحشيديّة تحتضنها قوًى اجتماعيةٌ وسياسيّةٌ وثقافيّةٌ وإعلاميّةٌ تكون قادرة على المواجهة... والاندلاع.

ليبيا نموذجٌ آخر. طالب السجناءُ الليبيون، في سجن أبو سليم في طرابلس العاصمة، بتوفير العلاج لـ ١٢٠ مريضًا بالسلّ، إضافةً إلى تأمين الطعام اللائق والسماح بزيارات الأهالي. لكنْ في ١٩٩٦/٦/٢٩ ردّ النظامُ على هذه المطالب بارتكاب مجزرة بشعة، إذ أحضر السجناءَ إلى الساحات، فيما انتشرتْ قواتُ القمع على أسطح المعابر في السجن مزوّدةً بشتّى أنواع الأسلحة. وبأمرٍ من صهر القذافي، عبد الله السنوسي، أطلقت النيران على السجناء، فقُتل أكثرُ من ١٢٠٠ سجين. ساد صمتٌ ثقيل. تراكمتْ أحزان. كثرت الأسئلةُ ولا جواب. إلى أن حلّ العام ٢٠٠٨، فتحرّكتْ عائلاتُ الضحايا للمطالبة بالعدالة لأبنائهم وأقاربهم الذين قُتلوا أو فُقدوا. وللمرّة الأولى تجرّأ الناسُ على خوفهم، فكسروه، وخضع النظامُ وأبلغَ العائلاتِ بأسماء القتلى الذين كُتمتْ طريقةُ موتهم عن الجميع. وكانت لكلّ عائلةٍ فقدتْ ابنًا مناسبةٌ لنصب الخيم لتقبّل التعازي ونشر إعلانات عن الموعد المحدّد. ثم جاء اعتقالُ السلطات الليبيّة لمحامي العائلات فتحي طربيل في شهر شباط ٢٠١١، والمطالباتُ بالإفراج عنه، لتسهم في تحويل ١٧ فبراير إلى لحظة الاندلاع. فانطلقت الثورةُ الليبيّة، ولا تزال مستمرّة.

أما سوريا، فقد عرفتْ لحظةً شبيهة، عندما أقدم جهازُ أمنٍ سوريّ على اعتقال عدد من التلاميذ الصغار الذين رفعوا شعاراتٍ معاديةً للنظام. كان الاعتقالُ وما حصل أثناءه من ضرب وتخويف مناسبةً لطرح مطالب الإصلاح، انطلاقًا من شعار الحريّة.

لم يَعرف لبنانُ، بعدُ، التراكمَ المؤلم. فالجماهير اللبنانيّة تُراكم طائفيّاً حساسيّاتِها، ولا تزال خاضعةً لشرطتَي «المحكمة الدوليّة» لمحاسبة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومعاقبتهم، و«سلاح المقاومة» وما لحقِه من فضائح كشفتْها وثائقُ ويكيليكس.

لا تراكم، ولا لحظة اندلاع، في لبنان. لكنّ مسيرة التغيير بدأتْ خطواتها الأولى. لن يكون المسارُ قصيرًا، غير أنّه سيكون مجديًا إذا حضرتْ لحظةُ الاندلاع. وهي لحظة مجهولة تمامًا حتى الآن.

IX ـ التغيير بالتقسيط

إلى جانب المطالبة بإسقاط النظام الطائفيّ، من خلال الحراك الشبابيّ الديموقراطيّ، يمكن الحديثُ عن نضالاتٍ تستهدف أساسَ البنيان الطائفيّ السياسيّ في لبنان، وذلك عبر العلمنة الاختياريّة، للزواج وقوانين الأحوال الشخصيّة، وعبر الاستقالة الفرديّة من الانتماء الطائفيّ، من خلال شطب الإشارة إلى الطائفة في سجلات النفوس.

أولاً: الزواج المدنيّ الاختياريّ. حاول المشترع، بشخص المفوّض السامي الفرنسيّ، أن يمنح العلمانيين حصّةً في التشريع اللبنانيّ. فأجاز، في المادة العاشرة من القرار رقم ٦٠ ل. ر.الشهير، إنشاءَ قانون خاصّ بالعلمانيين، يتبعون القانونَ العاديّ المدنيّ. كما كان في استهداف المشترع استحداثُ تشريع مدنيّ للأحوال الشخصيّة.[1] غير أنّ الحكومات انصرفتْ، منذ عهد الاستقلال، إلى تحصين الطوائف بتشريعاتٍ مستقلّة، وأغفلت التشريعَ الخاصّ بأصحاب الحقّ المدنيّ الذين لا ينتمون إلى أيّ طائفةٍ من الطوائف التي أقرّ بوجودها القرارُ المذكور.

تخلّى المسؤولون السياسيون عن واجبهم الوطنيّ، والتزموا مستلزماتِ التأسيس الطائفيّ والتكريس السياسيّ والاجتماعيّ والحقوقيّ للطوائف المعترف بها. فلقد كرّر قانونُ ٢ نيسان ١٩٥١ الاعترافَ بالطوائف اللبنانيّة (المارونيّة، الأرثوذوكسيّة، الأرمنيّة الغريغوريّة الأرثوذوكسيّة، الأرمنيّة الكاثوليكيّة، السريانيّة الأرثوذوكسيّة، السريانيّة الكاثوليكيّة، الآشوريّة الكلدانيّة، النسطوريّة، الكلدانيّة، اللاتينيّة، الإنجيليّة، الإسرائيليّة). وفي العام ١٩٥٥ صدر مرسومٌ اشتراعيٌ ينشئ الطائفة السنّيّة، محدّدًا تنظيماتِها واستقلالَها.

١ ـ تنصّ المادّة العاشرة من القرار ٦٠ ل.ر على ما يأتي: «اللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفةٍ ما يخضعون للقانون المدنيّ في الأمور المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة.»

واستفاد الشيعةُ من هذا التنظيم، فاستقلّوا عن الطوائف الإسلاميّة في الشؤون الدينيّة عام ١٩٦٧. ومع أنّ الطائفة الدرزيّة معترَف بها منذ نشوء نظام القائمقاميّتين، فإنّ قانون إنشاء الطائفة رسمياً في لبنان صدر عام ١٩٦٢.

إذن، أُخضع اللبنانيون جميعًا لنُظم طوائفهم الشرعيّة في الأمور المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة، أما العلمانيون فأُلزموا بالخضوع على الرغم ممّا نص عليه القرار ٦٠. ل. ر. وعلى الرغم من إرادتهم. وبهذه السياسة، تخلّت السلطة في لبنان عن سيادتها وألحقتْ «أسيادَ أنفسهم» (العلمانيين) بالقوانين المستبدّة والمستلِبة لحريّتهم في الاعتقاد والممارسة.

إنّ المطالبة باستعادة حقٍّ مزمنٍ، مرّ عليه الزمنُ الطائفيّ، هو من مسؤولية القوى العلمانيّة. والمطالبة بالاستقلال الحقوقيّ، في قضايا الأحوال الشخصيّة، تُحرِّر العلمانيَّ من القيود الإلزاميّة الكريهة، وتُخْرج شريحةً واسعةً من اللبنانيين من بيت الطاعة الطائفيّ الذي يتحكّم - بواسطة رجال الدين والمحاكم الروحيّة - بالإنسان اللبنانيّ، من لحظة ولادته إلى لحظة وفاته. وتَحرّرُ شريحةٍ كبيرةٍ من الخضوع لنظام ولاية الطائفة على مصير اللبنانيين يجعل الإمرةَ الاجتماعيّة للفرد، ويُضْعف الإمرةَ الجماعيّة للطائفة.

تَضْعف الطائفيّةُ عندما يَخرج منها وعليها أبناؤها. وتَضعف أكثر عندما يصير لهؤلاء قانونٌ مدنيٌّ يرعى شؤونَهم من الحياة إلى الممات.

على أنّ هذا المبدأ الأساسيّ للحريّة الشخصيّة قد جرت محاولاتٌ عديدةٌ لإقراره، ولم ير النور. وكان آخر محاولة هي التي قام بها رئيسُ الجمهوريّة إلياس الهراوي، عندما دَفع إلى مجلس الوزراء بقانون مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة من أجل دراسته وإقراره، ونال بعد المناقشة أكثريّة ٢٣ وزيرًا؛ غير أنّ الرئيس رفيق الحريري استودع مشروعَ القانون أدراجَ مجلس الوزراء، ولا يزال. وقام بتحريض رجال الدين، الذين هدّدوا بالويل والثبور وعظائم الأمور، فالتزمت القوى السياسيّةُ بيتَ الطاعة الطائفيّ، وساد صمتُ القبور على مشروعٍ حيويّ ضدّ الطائفيّة.

إبّان تلك المعركة لوحظ أنّ الذين وقّعوا على عرائض تطالب بإقرار مشروع زواج مدنيّ اختياريّ، وبلغ تعدادُهم أكثرَ من ٥٥ ألفًا، لم ينزلوا إلى الساحات ليدافعوا عن حقهم... بل نزل رجال الدين، وأُسقط من خلالهم. لقد أرهبوا السياسيين، في غياب تامّ للشباب الموقّع على العرائض المدنيّة!

إنّ المطالبة بإقرار قانون مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة جديرٌ بأن يتصدّر مطالبَ إسقاط النظام الطائفي... فهذا إسقاط بالتقسيط. لمَ لا؟

ثانيًا: شطب الإشارة إلى الطائفة في سجلّ النفوس. إنّ المدماكَ الأوّلَ للنظام الطائفيّ المرصوص في لبنان هو سجلّ النفوس. لا وجود لأيّ لبنانيّ غيْر طائفيّ قانونًا. اللبنانيون، كلّ اللبنانيين، طائفيون، لأنّ اللبنانيّ المعترَفَ به، والموجودَ بالفعل، هو اللبنانيّ الطائفيّ. الإنسان العلمانيّ غير موجود. الإنسان الطائفيّ ممتلئ الوجود. وسبب ذلك أنّ كلّ لبنانيّ يسجَّل، منذ ولادته، على خانة والده الطائفيّة، بالرغم منه.

كيف يمكن أن يتحرّر الفردُ العلمانيُّ من الطائفيّة؟ عليه أن ينسحب منها بكلّ بساطة، عبر تقديم طلب إلى مأمور النفوس لشطب الإشارة إلى الطائفة، التي فُرضتْ على اللبنانيّ، ولم يُسألْ عن حقّه في التصريح عن معتقده. فلقد نصّ الدستورُ، في مادته التاسعة، على حريّة المعتقد، ووصفها بأنّها حريّةٌ مطلقة. والحريّة هذه تشمل حريّةَ التصريح أو عدمَه بالاعتقاد والانتساب الدينيّ. وعليه، فإنّ من واجب الدولة تنفيذَ مقتضيات هذه المادّة، وما نصّ عليه الدستورُ من التزاماتٍ محدّدةٍ بالإعلان العالميّ لحقوق الإنسان وحريّة التفكير والضمير، وشطب الإشارة إلى الطائفة التي وُضعتْ على السجلّ من دون إذن أو تصريح.

هذا المطلب، الذي تقدّمتْ به مجموعاتٌ لبنانيّة، حاز موافقةَ وزارة الداخليّة، وبات من حق اللبنانيين التحرّرُ من طائفتهم فعليّاً. وبإمكان اللبنانيّ العلمانيّ اليوم أن يقول: أنا موجود لأني أعلنتُ استقلالي التامّ عن طائفتي في الأمور السياسيّة والإداريّة.

هذا التحرّر يحرّض اللبنانيين المستقلّين عن طوائفهم على المطالبة بحقوقهم المحتجَزة في المؤسّسات الطائفيّة، إذ لا يجوز إنشاءُ حالة علمانيّة من دون تشديدها على نظام حقوق وواجبات وتشريعاتٍ ناظمةٍ لها.

يستحقّ اللبنانيون هذه الحريّة. وليس أمامهم سوى تقديم طلب شطب الإشارة إلى الطائفة، والانتظام في حراك اجتماعيّ لانتزاع حقوقهم.

الطرقُ إلى إسقاط النظام الطائفي كثيرة. فليسلكْها المناضلون... لعلّهم يصلون، ولو بعد زمن غير يسير. لكنهم حتمًا سيصلون. التغييرُ لا مفرّ منه. ولبنان ليس شذوذًا عن القاعدة.

بيروت

نصري الصايغ
كاتب من لبنان.